DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i5.65

TJFPS

ISSUE 5

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

مصادر الصراع الدولي لمرحلتي الحرب الباردة وما بعدها(*)

"Sources of international conflict for the two phases of the Cold War and beyond"

Hussam Mamdouh Khero [a]

[a] College of Law and Political Science \ Iraqi University

د. حسام ممدوح خيرو [a] *

[a] كلية القانون والعلوم السياسية \ الجامعة العراقية

Article info.

Article history:

- Received 19 January. 2016
- Accepted 10 February. 2016
- Available online 31 March. 2016

Keywords:

- Sources of international conflict
- Cold War
- Ideological struggle
- Economic resources
- Cultural and religious tensions

©2016 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Since the end of World War II until the conclusion of the Cold War between the Soviet Union and the United States, the world witnessed a complex and intertwined international conflict. This conflict manifested through various sources that shaped the dynamics of international rivalry.

One of the primary sources of international conflict during the Cold War era was the ideological struggle between the communist and capitalist systems. The Soviet Union and the United States competed to spread their political and economic models globally, leading to the formation of alliances, agreements, and interventions in the internal affairs of other countries.

After the Cold War, new sources of international conflict emerged. One such source was economic resources and natural wealth. Countries competed for access to vital resources such as oil, gas, and minerals, seeking to secure their economic strength and strategic energy needs.

Cultural and religious differences also became sources of conflict in this era. The cultural and religious disparities led to tensions and conflicts between different nations and communities. Some countries exploited these differences to pursue their political and economic interests.

(*) مستل من اطروحة الدكتوراه للباحث .

*Corresponding Author: Hussam Mamdouh Khero, E-Mail: Hussam.Ma@gmail.com, Tel: xxx , Affiliation: College of Law and Political Science \ Iraqi University

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 19/ كانون الثاني /2016
- القبول : 10/ شباط /2016
- النشر المباشر: 31/ اذار /2016

الكلمات المفتاحية :
- صادر الصراع الدولي
- الحرب الباردة
- الصراع الأيديولوجي
- المصادر الاقتصادية
- التوترات الثقافية والدينية

الخلاصة : منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، شهد العالم صراعًا دوليًا معقدًا ومتشابكًا. وقد تجلى هذا الصراع في مجموعة من المصادر التي شكلت حركة الصراع الدولي.

أحد المصادر الأساسية للصراع الدولي في فترة الحرب الباردة هو الصراع الأيديولوجي بين النظام الشيوعي والنظام الرأسمالي. تنافست الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على نشر نمطيهما السياسي والاقتصادي في العالم، مما أدى إلى تشكيل تحالفات واتفاقيات ومعاهدات مع الدول الأخرى والتدخل في شؤونها الداخلية.

بعد انتهاء الحرب الباردة، ظهرت مصادر جديدة للصراع الدولي. أحد هذه المصادر هو المصادر الاقتصادية والموارد الطبيعية. تنافست الدول على الوصول إلى الموارد الحيوية مثل النفط والغاز والمعادن، وذلك لضمان قوتهم الاقتصادية والطاقة الاستراتيجية.

كما ظهرت مصادر الصراع الثقافية والدينية في هذه المرحلة. الاختلافات الثقافية والدينية تسببت في التوترات والصراعات بين الدول والمجتمعات المختلفة، وقد استغلت بعض الدول هذه الاختلافات في سعيها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية.

المقدمة:

نتحدث ضمن إطار هذا البحث عن مصادر الصراع الدولي ومضامينه، وهل اختلفت تلك المصادر في مرحلة ما قبل الحرب الباردة عن ما بعدها؟ وكيف كانت طبيعة التباين والاختلاف بين المرحلتين؟، إن البحث في مصادر الصراع الدولي بين مرحلتين يعد أمراً بالغ الأهميّة كونه يساهم في بيان وتوضيح التحوّل الذي شهدته الصراعات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلاّ أن هناك بعض المختصين في حقل العلاقات الدولية لهم رأي مختلف، إذ يرون أن مصادر الصراعات ظلت واحدة على الرغم من حالة الانتقال بين المرحلتين.

فالصراع الأبرز الذي نجده اليوم في حقل العلاقات الدوليّة يتمثّل بـ(صراع الفرد مقابل الدولة)، حيث المواجهة بين الدولة وتلك المجاميع العقائدية والتي بدأت تتكاثر بطريقة الانشطار وبسرعة كبيرة على مستوى البيئة الدولية منذ أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، حتى إنها لتضفي اليوم حالة من القوة على مستوى النظام الدولي وضمن مجالات الصراع تحديداً[1].

[1] وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، (بغداد، مكتبة السنهوري، 2012)، ص270.

كذلك باتت العوامل الاقتصادية تفرض نفسها بقوّة على مستوى العلاقات بين الدول لتشكّل عوامل الصراع الأكثر أهمية مقارنةً بالعوامل الأخرى، فحتى الخلافات الجغرافية في حقيقتها تعبّر عن صراعات اقتصادية كامنة، إذاً تحولات الصراع في مرحلة ما قبل الحرب الباردة وما بعدها ستكون محوراً لمبحثنا هنا، وضمن مطلبين الأول خاص بمصادر الصراع والآخر بآلياته.

المطلب الاول

التحوّل في مصادر الصراع

ندرج هنا مجموعة من العوامل التي نعتقد أنها تشكّل أهم مصادر الصراع الدولي، مبيّنين طبيعة التحول التي شهدتها تلك العوامل بين مرحلتي الحرب الباردة وما بعدها، ويمكننا أن نحصر مصادر الصراع الدولي بالآتي:

1. المصادر النفسية (الفردية):

نتحدث هنا عن دور القيادة العليا في النظام السياسي بتأجيج الصراعات مع الدول الأخرى، وكيف أن العوامل الشخصية النفسيّة تساهم بشكل أو بآخر في خلق حالة من التصارع في محيط علاقات الدولة مع الدول الأخرى، وعادةً ما نجد هذه الظاهرة في الدول غير الديمقراطية تتداخل العوامل الشخصيّة لمن يتبوؤون المناصب القيادية في السلطة مع مؤسسات الدولة ليكون أدائهم إنعكاساً لتصرفات مسؤوليها.

من ثم نجد أن الدولة تدخل في صراعات مردها الطبيعة الشخصية والنفسية لمن هم في السلطة، وهذا الأمر هو كل ما له علاقة وثيقة بالمدرسة السلوكية، التي تبّنت السلوك – نقصد به سلوك صنّاع القرار المتضمن عوامل الرغبات والأهداف والمعتقدات الشخصيّة والفردية– كأحد أدوات التحليل في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وتنطلق هذه النظرية من اعتبارين أساسيين تراهما الدافع الأبرز في مجال تأثير السلوك الفردي على العلاقات الدولية، وهما:

أ. إن الإنسان مركز الكون، يرغب في أن يكون دائماً محور ومصدر الأحداث التي تدور حوله.

ب. أن السلوك الإنساني في العموم يكون واحداً مشكلاً أنساقاً في الحياة الاجتماعية سواء على المستوى المحلي أم المستوى الدولي.

وطبعاً لا تتحدث النظرية عن أي إنسان، وإنما تتحدث عن ذلك الشخص المسؤول الذي يحتل منصباً قيادياً(*) مؤثراً في النظام السياسي، ولا بد أن نؤشر على هذا العامل التصارعي ملاحظتين مهمتين: [1]

---

[1] السيد أبو عيطة، سياسات الأمن الدولي في عالم متغير؛ نحو مجتمع دولي آمن، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2013)، ص206.

أ. عندما نتحدث عن العامل الشخصي وتأثيره من دائرة وحجم الصراع فيجب أن يكون هذا العامل أو السبب رئيس في العملية التصارعية وليس مجرد عامل نقل أو توصيل لعوامل تصارعية أخرى قد تكون تاريخية أو جغرافية أو اقتصادية..الخ.

ب. أن تكون القيادة السياسية هي المعبر الأساس والمسبّب الحقيقي للظاهرة التصارعية، بالتالي فالعلاقة التصارعية قد تتفاقم مع مرور الوقت لتتراكم إليها مضامين ومصادر أخرى أو أنها قد تتم تسويتها لتجد طريقها إلى الحل النهائي.

ولابد من الإشارة هنا إلى تراجع أثر هذا العامل في العموم في أعقاب الحرب الباردة بمقابل العوامل الموضوعية الأخرى للصراع، وذلك إلى أن ظاهرة القيادة والشخصية القيادية تراجعت بدرجة كبيرة لصالح المؤسسات التي باتت تشكل الأجهزة الرئيسة لصنع السياسات في الدول لاسيما المتقدمة منها، في حين خفت أثر هذه الظاهرة على البلدان الأقل نمواً، إذ لم تعد وسائل الإعلام (المحليّة) تتمتع بتلك الإستقلالية التي تمكنها من صياغة الصور الذهنية لشعوب تلك البلدان خصوصاً فيما يتعلّق بشخصيات رؤسائها.. وهذا مما قلّل من قدرتهم على أن يكونوا من المثيرين للصراعات على المستوى الدولي، وجعل أكثر تلك الصراعات ذات أسباب موضوعية تتعلّق بتجاذبات حقيقية بين أطرافها.

2. المصادر الجغرافية:

من المسلّم به أن العامل الجغرافي يشكّل أحد أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، فعلم الجيوبوليتكس الذي يختص "بدراسة أثر الظروف الجغرافية الطبيعية على الحياة الدولية السياسية وعلى علاقاتها الخارجية" بات اليوم علماً متكاملاً بنظرياته وفروضه العلمية، لاسيما تلك المتعلّقة بأثر العامل الجغرافي على الصراعات بين الدول.

ويمكن تحديد جوانب العامل الجغرافي المؤثرة من الدول وميلها نحو الصراع بـ(الجوانب الطبيعية من حدود وموقع ومساحة، الجوانب العرقيّة، العوامل السكّانية، العوامل البيئية)، والتي يهتم بها المختصون في علم الجيوبوليتكس عن تحليلهم لأنماط الصراع الدولي، وفي مرحلة الحرب الباردة عرف العالم صراعات مختلفة كان مصدرها العوامل الجغرافية، والتي كانت إما بهدف إعادة ترسيم الحدود أو السيطرة على دولة كاملة داخل حدود محددة.

وتتسم الصراعات التي تنشب لأسباب جغرافية بالتعقيد الشديد، كون الدول تحمل نوع من التقديس لأراضيها، لذلك فإن الصراعات التي تقع بسبب العوامل الجغرافية لابد من إنهائها بشكلٍ مرضٍ لأطرافها وإلاّ فإنها ستتجدّد، ومن الأمثلة على تلك الصراعات (الصراع المصري الإسرائيلي)، والذي مضافاً إلى العوامل التاريخية والدينية التي تكتنفه، إلاّ العوامل الجغرافية شكلت جزءاً مهماً منه، لذلك وجدناه متجدداً بين عامي

1967 و1973، وإلى أن وقّعت اتفاقية كامب ديفيد التي أعادت نوعاً ما السلطة المصرية على أراضيها، والأمثلة على ذلك كثير فهناك الصراع الهندي – الباكستاني والصراع اللبناني – الإسرائيلي حول مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والصراع الألماني – الفرنسي حول الألزاس واللورين والذي لم ينتهِ إلاّ باستعادتها بعد الحرب العالمية الثانية.

وهناك العديد من النظريات التي تحدثت عن هذا العامل وتأثيره في العلاقات الدولية وكان لها أثرها الفعلي في تأجيج الصراعات المسلّحة الدموية لفترة طويلة من الزمن، ومنها نظرية راتزل التي تحدثت عن المجال الحيوي الذي يجمع بين عنصري (المساحة والموقع)، وكانت عاملاً في الدفع بألمانيا النازية للبحث عن المجال الحيوي لها حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية.

وهناك نظرية ماكندر عن (قلب العالم)، وفيها كان الحديث عن السيطرة العالمية وكيفية تحقيقها؟، وطبقاً للبريطاني ماكندر هناك منطقة تحقق لمن يسيطر عليها السيطرة على العالم، وهذه المنطقة أسماها بـ(قلب العالم)، كذلك من النظريات الجيوبوليتيكية المهمة نظرية ماهان في القوة البحرية والتي أشارت إلى مبدأ (سيادة الأسطول) مؤكدةً على أن المستقبل سيكون للقوة البحرية، وأنه يفترض بالدولة أن تبني أسطولاً بحرياً وتقيم القواعد البحرية وتسيطر على الممرات البحرية لتفرض سيطرتها على العالم، حاثاً الولايات المتحدة على التحالف مع بريطانيا مستفيدةً من موقعها الجغرافي المميز.

إلاّ أن أخطر تلك النظريات ضمن المجال الجغرافي والتي أرتبطت بالصراع الدولي هي نظريت كيلين وراتزل التي نظرت إلى الدولة باعتبارها كائن حي، من طبيعته النمو والتمدد، فـ(كيلين) إعتقد أن من أهم صفات الدولة باعتبارها كائن هي (القوة) التي تشكّل عامل أهمية بالنسبة للدولة يفوق القانون كون القانون لا يمكن تحقيقه إلاّ بالقوة[1].

كل ما تقدم يصح بدرجة كبيرة عن أثر هذا العامل (الجغرافي) على الصراعات في مرحلة ما قبل الحرب الباردة، إذ أنه ومنذ الحرب العالمية الثانية بدأت الحدود الدولية تأخذ شكلاً مستقراً إلى حدٍ ما، ويمكن القول أن (مبدأ عدم جواز تغيير الحدود بالقوة)، أصبح مبدءاً متفقاً عليه من قبل جميع أطراف العلاقات الدولية، لذلك فإن السعي والعمل على تغيير تلك الحدود بات أمراً صعباً منذ تلك المرحلة، وازداد الأمر تعقيداً بعد الحرب الباردة، إذ قلّ أثر هذا العامل في مجال الصراعات الدولية وباتت كثير من الدول تلجأ إلى محكمة العدل الدولية لتسوية الخلافات الحدودية، كالنزاع الحدودي القطري – البحريني حول جزر حوار الذي حسمته المحكمة لصالح البحرين عام 2001.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية؛ المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص120.

كذلك فإن التطورات التكنولوجية في مجال وسائل النقل والاتصالات قللت من أثر هذا العامل بعد أن قلّ تأثير عامل الزمن، مضافاً إليها التغيير في معايير القوة التي جعلت الدول الكبرى تبحث عن تغيير أشكال التأثير من القوة العسكرية الصرفة التي بنيت عليها النظريات الجيوبوليتيكية إلى أشكال إقتصادية وإعلامية ومعلوماتية أو ما يصطلح عليه بـ(القوة الناعمة)، إلاّ أن ذلك لا يعني نهاية العامل الجغرافي كأحد العوامل المسبّبة للصراعات الدولية، على الرغم من قناعتنا بانخفاض مستوى تأثيره في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

3. المصادر الاقتصادية:

تشكّل النظرية الماركسية إحدى أهم النظريات التي فسّرت الصراع الدولي بدلالة المصادر الاقتصادية، إذ إنها فسرت السلوك الاستعماري بأنه مرحلة من مراحل النمو الرأسمالي استوجبت ذلك، كما أنها فسرت الصراعات بين الدول الاستعمارية تفسيراً اقتصادياً.

ومنذ ذلك الوقت وإلى اليوم تشكّل المصادر الاقتصادية أكثر مصادر الصراعات الدولية وضوحاً في المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة، والسبب تصاعد معدلات الإنتاج العالمي وتصاعد معدلات الثروة العالمية بشكل (طفرات)* كبيرة، الأمر الذي أجبر وحدات النظام الدولي على رفع معدلات سعيها الحثيث للوصول إلى الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، سواء بشكل فردي أو عبر بناء تحالفات اقتصادية تؤمّن لها ذلك.

ومنذ القدم كان البحث عن لقمة العيش والمسكن والأرض الخصبة من الأسباب الأولى للصراعات، وهذا ما يمكن إثباته عبر مراجعة لسجلات الصراعات التي شهدها العالم منذ فجر التاريخ.

إن تغير أنماط الحياة وسّع مفهوم الاقتصاد، وأصبح من مقومات الدول الكبرى، إمتلاكها اقتصادا قوياً يعتمد على مقومات صناعية وزراعية وتجارية ورؤوس أموال وخبرة، ولما كانت مرحلة ما بعد الحرب الباردة عرفت (طفرات) اقتصادية كما سبق وذكرنا لذلك كان للصراعات ذات المصادر الاقتصادية إنتشاراً واتساعاً منقطع النظير حتى أن بعضها وصل لمرحلة اللاعودة حيث المواجهة المسلّحة.

(*) شهدت القيمة السوقية للأصول المالية بين عامي 1985–2006 ارتفاعاً سريعاً، وخلق ذلك زيادة كبيرة في السيولة العالمية وانضم إلى الانتعاش أسعار الأسهم والسندات والمنازل والعقارات التجارية واللوحات الزيتية ومعظم الأشياء الأخرى واستطاع أصحاب المنازل والعقارات التجارية في العديد من الدول المتطورة الحصول على أموال من أرباح منازلهم المتزايدة لتمويل مشتريات تعدت ما يمكن لدخولهم أن تموله، وتشير مجلة (إيكونوميست) في أحد أعدادها الصادر أواخر العام 2006 إلى أن "الاقتصاد العالمي يزيد بمعدل (3,2%) منذ عام 2000 وهو يتجه نحو تحقيق أفضل عقوده مقارنة بالعقد الخامس والسادس من القرن الماضي واللذان يعدان الأفضل من مختلف الأوجه.

آلان جرينسبان، عصر الاضطراب؛ مغامرات في عالم جديد، (أبو ظبي، كلمة، 2008)، ص23.

ويرى البعض "أن الأسباب الاقتصادية كانت العوامل الأكثر تسبباً في حربي الخليج الثانية والثالثة وتدخل الولايات المتحدة والقوات المتعددة الجنسية في منطقة الخليج العربي، رغم أن لها من الدوافع السياسية التي لا غبار عليها، إلا أن الهدف الاقتصادي لها لا يخفي على أحد فهذه الأرض تحوي من الخيرات والطاقات والمعادن والكنوز ما يضمن استمرار تفوّق الولايات المتحدة ويديم استمراريتها مئات من السنين، لذلك سعت للحصول على قواعد متقدمة لها تضمن تدفق خيرات النفط العربي لمصانعها دعماً لاقتصادها ورفاهية لمواطنيها"[1].

إن العوامل الاقتصادية في عمومها تشكل مصدراً مهماً من مصادر قوة الدولة، وهي تضم جملة أمور منها؛ الموارد الأولية والطاقة الانتاجية ومعدلات التبادل التجاري، ويمكن القول أن توفّر الموارد الأولية يشكّل أسّ القوة الاقتصادية للدولة كونه يمكنها بدءاً من تحقيق حالة الاكتفاء الذاتي ومن ثم يرفع من معدل نفوذ الدولة على المستوى الخارجي في المجالات السياسية والاقتصادية.. يقول E. H. Carr: "لقد كانت القوة الاقتصادية أداة للقوة السياسية، وذلك من خلال ارتباطها بالقوة العسكرية".

وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة شاعت مصطلحات تخص الحياة الاقتصادية واحتلت مكانة كبيرة من الأهمية، منها الاعتمادية المتبادلة(*) والعولمة(**)، وبات العالم يتجه نحو رفع الحدود بين الدول وإلغاء

(1) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، (عمان، جامعة اليرموك، 2010)، ص 104.

(*) الاعتمادية المتبادلة: إنها حالة العلاقة بين طرفين، حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريباً بالنسبة إلى كل من الطرفين. في دراسة العلاقات الدولية، تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين اثنين: الحساسية والهشاشة، تدل الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى، وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة –كمعدلات التضخم أو البطالة مثلاً– تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية. وتدل الهشاشة إلى توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع وهكذا، قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها. قد تجد إحداهما أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فتقلص بالتالي اعتمادها على النفط. ينظر: مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص65.

(**) إن مصطلح العولمة في حقيقته يعود إلى الكلمة الفرنسية (Mondialisation)، والتي تعني جعل الشيء عالمياً، والكلمة الفرنسية المذكورة تقابل الكلمة الإنكليزية (Globalisation) والتي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، بمعنى إكساب الشيء طابع العالميّة. وظهرت العولمة في البدء كمفهوم مرتبط بالاقتصاد والتجارة والمال إلاّ أنها اليوم أضحت نسقاً أو حالة ذات أبعاد متعددة، وتشمل الاتصال والسياسة والفكر والتربية والاجتماع والايدولوجيا. ويعرفها الاستاذ في العلوم السياسية جيمس روزناو بأنها "العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والايديولوجيا، وتشمل: إعادة الانتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة. ويمكن تحديد التحولات الأربعة التي جاءت بها العولمة على مستوى العلاقات الدولية بالآتي:

التعريفة الجمركية باعتباره عالماً واحداً، وبات البعض من مؤيدي التيار العولمة يروّج إلى أن الدول التي تتبع سياسات تجارية واقتصادية تقوم على الانغلاق والحماية حول اقتصادها الوطني ستكون سبباً في خلق أجواء من العداء على مستوى العلاقات الدولية والذي قد ينتهي إلى العنف المسلّح، كونها ستكون مساهمة في نشر حالة من العزلة والريبة في ظل نظام دولي قوامه الانفتاح والتفاعل مع بقيّة أطراف النظام، بالتالي على جميع وحدات النظام الدولي التعاطي بإيجابية مع حالة الانفتاح الاقتصادي وعالم الاعتمادية الاقتصادية والذي سينتهي إلى عالم خالٍ من الصراعات كون الحصيلة الربحية من تلك الصراعات ستكون أقل بكثير من الأرباح التي تحققها الدول من خلال تفاعلها الاقتصادي مع بعضها البعض.

وينقل بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل عن كوبدن وميشيل شفالييه قولهما "إن إطلاق حرية حركة السلع الدولية ضمانة للسلم، ويقولون أن هذا الإجراء سيسمح لكل أمة بالوصول إلى الميزات الاقتصادية التي كانت وقفاً على الأمم الأخرى وسيخفف ذلك من الجشع وبالتالي من روح الحرب وهو القادر على أن يقيم بين الشعوب في نشاطاتها الاقتصادية شعوراً بالتكافل سيرفعها بالضرورة إلى تعاون سياسي"[1].

إلاّ أن واقع الحال يشير إلى العكس من ذلك، إذ ساهمت حالة الانفتاح الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في رفد معدلات الصراع الدولي، وبات العامل الاقتصادي اليوم يؤدي دوراً مهماً في تأجيج الصراعات الدولية، لاسيما تلك الصراعات التي تنشب بهدف البحث عن الموارد الاقتصادية.

وهناك تيار فكري يتبنى هذا الرأي مؤكداً أن العالم لم ينجح في إيقاف الصراعات حتى بين تلك الدول التي تربطها علاقات تبادل تجاري، لتصل تلك الصراعات إلى حالة الصدام العسكري كما حصل في الحربين العالميّتين اللتان وقعتا بين الدول الأوربية رغم حجم المصالح التي تربطها، فالحروب –بحسب هذا الاتجاه– تنشب لأسباب وعوامل مختلفة يشكل الاقتصاد أحدها، فكثيراً ما نشبت الحروب بين دول متجاورة تربطها

---

1. تحرير التجارة الدولية وجعل كل أطراف العلاقات الدولية يعملون ضمن إطار سوق واحدة؟
2. تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول.
3. الثورة المعرفية حيث التقدم والتطوّر التقني والتكنولوجي.
4. تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات.

صالح الرقب، العولمة ، الجامعة الإسلامية، (بيروت، الجامعة الإسلامية، 2003)، ص4. ايضا: عبد الحي زلّوم، نذر العولمة، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،)1999، ص166.

[1] بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، (بيروت، مكتبة الفكر الجامعي، 1967)، ص98.

مصالح اقتصادية واسعة، بل إن الحروب الأهلية تنشب بين مكونات شعب واحد معتمداً على بعضه البعض. [1]

[1] إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، ط2، (طرابلس، دار الكتاب العربي الجديد المتحدة، 2009)، ص25.

المصادر الإيديولوجية والعقائدية:

تعرّف الايدولوجيا بأنها "الأفكار الأساسية عن الحياة والمجتمع، كالآراء الدينية أو السياسية، وتستند معظم الأحزاب السياسية على إيديولوجيات في العادة".[1]

ويبدو أن الصراع الشيوعي / الماركيسي – الليبرالي / الرأسمالي هو من أهم الصراعات الإيديولوجية على مرّ التاريخ، رغم أن الأيديولوجيا قد لا تكون السبب أو المصدر الحقيقي للصراع، وإنما عوامل ومصادر أخرى.

ويتم تفسير الصراعات هنا إستناداً إلى الاختلاف في الأيديولوجيا بين الدول، إذ تسعى كل دولة لتسويق منطلقاتها الأيديولوجيا إزاء الدول الأخرى، الأمر الذي يؤجّج حالة الصراع بينها، وللصراع الإيديولوجي القائم على التناقضات الأيديولوجية بين الدول خطورة كبيرة كونه من الأمور غير القابلة للمساومة أو التسوية، وإذا ما نشب صراع من هذا النوع فإن إمكانية التوصل إلى حلول مرضية لطرفيه ضئيلة جداً، حتى أن أنصار هذا الاتجاه يقولون "أن أي نظرية معاصرة للصراع يجب أن تستند أدواتها الأساسية إلى فكرة الصراع الإيديولوجي، ومن الممكن أن تنطلق كافة أبعاد التحليل لظاهرة الصراع عامة والصراع الدولي خاصة".

ويمضي هؤلاء لأبعد من هذا بالقول أن الصراعات الأيديولوجية ليست الصراعات الحقيقية الوحيدة، أو الأكثر خطورة وإنما الأبعد والأعمق من حيث المدى الزمني. [1]

)1(P.H. Collin, Dictionary Of Politics And Governmen, 3rd edition published, (London, Peter Collin Publishing, 2004), p119.

يعرّف د.عبد الوهاب الكيالي في موسوعة السياسة بالايديولوجيا بأنها مصطلح لاتيني أستخدمه الفيلسوف الفرنسي دي تراسي في مطلع القرن التاسع عشر بمعنى (علم الأفكار) وكشيء مقابل للعالم المحسوس وربما مناقض له، وبعد حقبة طويلة من سوء الاستعمال أحيا كارل ماركس استخدام التعبير بمعنى مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تسود مجتمعاً ما بفعل الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة وذلك في كتابه الايدولوجيا الألمانية المنشور عام 1829، حيث انتقد منحى بعض المفكرين الألمان الذين أقاموا للأفكار والبناء الفوقي سلطاناً خاصاً ومستقلاً عن البنى التحتية أي الحقائق الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية المترتبة عليها، وقد تطوّر المصطلح على يد علماء الاجتماع فذهب البعض –مثل مانهايم– إلى أن الايدولوجيا هي أسلوب في التفكير.

ومهما يكن من أمر فبالإمكان تعريف الايديولوجيا بأنها "نتاج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد مما يحدد موقفاً فكرياً وعملياً معيناً لمعتنق هذا النسق الذي يربط ويكامل بين الأفكار في مختلف الميادين الفكرية السياسية والأخلاقية والفلسفية، ولا يعني ذلك اتخاذ موقف مطلق وجامد من الظواهر الاجتماعية التي هي بطبيعتها متحركة ومتطورة.

عبد الوهاب الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص422.

الصراعات الحضارية والثقافية هي الأخرى تشكّل مصدر من مصادر الصراعات بين الدول، والتي أشّر إليها بوضوح كتاب صدام الحضارات لصاموئيل هنتنغتون، عاداً الحضارات والثقافات مصدراً للصراع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة كما ذكرنا سابقاً، لكن لابد من التأكيد على أن نظرية هنتنغتون وعلى الرغم من الحيّز الذي أخذته من النقاش على المستوى الدولي فإن تياراً قوياً رافضاً لها نما منذ الإعلان عنها، فالصراع الأيديولوجي الذي انتهى مع نهاية الحرب الباردة تحوّل إلى نوع جديد من الصراعات وفق منطق هنتنغتون قوامه الصدام بين حضارات متكاملة بكل ما تحمله من نسق فكري ومحددات، بالتالي فالصراع ذو أبعاد أكبر مما كان عليه الأمر إبان الحرب الباردة كونه يشتمل على مفهوم الصراع الأممي، وكما أن الحضارات – البشرية تحديداً– عرفت انقسامات وصراعات داخلية كبيرة، فهي في العموم ليست موحدة بالشكل الذي تكلمت عنه نظرية الصدام الحضاري لهنتنغتون، فالكونفوشيوسية لا يمكنها اختزال الفلسفة الصينية وكذلك الهندوسية لا يمكنها اختزال الفلسفة الهندية بكل تعقيداتها وتركيباتها، طبعاً يستثني هذا التيار الإسلام باعتباره يمثل ديناً يعتمد الوحي الإلهي مع الاعتراف بأن هناك تيارات مختلفة –إلى حدٍ ما– ضمن إطاره العام[2].

لكن يرى الباحث إن الصراع الأقوى ضمن هذا المستوى هو الصراع العقائدي* الذي تدخل ضمن دائرته الأديان، والذي حاول هنتنغتون توريته بالحديث عن حضارات وصراع حضارات، وهذا جوهر الفلسفة التي قامت عليها الصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ أعلن العالم (الحر) بزعامة الولايات المتحدة حربه ضد (الإرهاب) لتشكّل الصراع الأكثر قوّة وحدة في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية؛ المفاهيم والحقائق الأساسية، مصدر سبق ذكره، ص119.

[2] دييتر سنغاس، الصدام داخل الحضارات؛ التفاهم بشأن الصراعات الثقافية، أبو ظبي، دار العين للنشر، 2008، ص17.

* العقيدة في اللغة: من العقْد وهو الربطُ، والإبرام، والإحكام، والتوثق، والشد بقوة والتماسك، والمراصةُ، والإثبات؛ ومنه اليقين والجزم. والعقْد نقيض الحل، ويقال: عقَده يعقِده عقْدا، ومنه عقْدة اليمين والنكاح. والعقيدة : الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده ، والعقيدة في الدين ما يقْصد به

(الاعتقاد دون العمل؛ كعقيدة وجود الله وبعث الرسل. والجمع: عقائد.وخلاصته: ما عقد الإنسانُ عليه قلبه جازما به؛ فهو عقيدة؛ سواءٌ أكان حقا، أم باطلا .

وفي الاصطلاح: هي الأمور التي يجب أن يصدقها القلب، وتطمئن إليها النفس ، حتى تكون يقينا ثابتا لا يمازجها ريب، ولا يخالطها شك. أي: الإيمان الجازم الذي لا يتطرق إليه شك لدى معتقده، ويجب أن يكون مطابقاً للواقع، لا يقبل شكا ولا ظنا ؛ فإن لم يصل العلم إلى درجة اليقين الجازم لا يسمى عقيدة . وسمي عقيدة ؛ لأَنَّ الإنسان يعقد عليه قلبه.

عبد الله بن عبد الحميد الأثري، الوجيز في عقيدة السلف الصالح، (المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، بلا)، ص 14.

ويمكننا هنا أن نوظّف ذات الطرح الذي ذكره صاموئيل هنتنغتون في كتابه صدام الحضارات، حيث أكّد على أن "المصدر الأساسي للصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول، بل سوف يكون ثقافيا، فالصدام بين الحضارات سيكون المرحلة الأخيرة من تطور الصراعات في العالم الحديث، وأضاف أن الصراع بين الحضارات يكمن في إشكالية "من أنت؟"، فمن السهل لأي شخص أن يكون نصف فرنسي ونصف عربي على سبيل المثال، وأن يتمتع بالمواطنة في كلا الدولتين، غير أنه من الصعب أن يكون الشخص كاثوليكيا ومسلما في الوقت نفسه" [1]، ويبدو أن توريته هنا لم تنجح إذ زاوج هنتنغتون بين (الثقافة) و(الدين) رغم أن المصطلح الأول لا يشكّل إلاّ جزءاً من المصطلح الثاني ولا يمكن أن يعبر عنه بكلّيته.

وهذا ما تحقّق منذ نشر مقال هنتنغون في العام 1993 وإلى يومنا هذا حيث برزت الصراعات (الدينية / العقائدية) بدرجة كبيرة على المستوى الدولي، وبات الصراع ضد (الإرهاب) يحتل الأولوية في الصراعات بين الدول لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول التي رسمت خريطة جديدة للقوى قائمة على توازن الرعب وليس توازن القوى، تهدّد فيها مجاميع صغيرة بأسلحة خفيفة دول عظمى ذات ترسانة عسكرية مخيفة، وللصراع مع هذه المجاميع أشكال منها الديني (نشر الأفكار ذات البعد التكفيري) والاقتصادي (القراصنة والسيطرة على آبار النفط) والسياسي (إقامة الدولة الإسلامية) والعسكري والثقافي والاجتماع وغيرها.

ويرى د.خليل حسين أن الصراعات العرقية وعمليات التطهير العرقي* وليست الدينية هي الصورة المسيطرة على الصراعات الدولية في عالم اليوم، على الرغم من أنه يضع كل التصنيفات (الايديولوجية والدينية والعرقية) ضمن خانة صراعات القيم، ويستند الصراع العرقي إلى عامل الكراهية المبني على ما يكونه والشخص وهويّته التي يعبّر عنها وليس ما يفعله، وترجع الصراعات العرقيّة في جوهرها إلى خلفيّة تاريخية من الصراع حول إقليم معيّن أو موارد طبيعيّة، إلاّ أن هذه العوامل تتبلور مع مرور الوقت لتشكّل

---

[1] صاموئيل هنتنغتن، مصدر سبق ذكره، ص22.

* عندما تكون الشعوب العرقية هي الأقليات في أراضٍ تسيطر عليها جماعات عرقية أخرى منافسة، قد يتم طردها من الأراضي، أو إبادتها دورياً وهو احتمال نادر. تستطيع المجموعات التي تمثل الأكثرية أن تحقق أراضيَ أكثر اتحاداً وتقارباً وتوسعاً بغية إقامة الدولة (الأمة) عن طريق إبعاد الأقليات العرقية، هذا ما فعله كثير من الصرب العرقيين من خلال سياسة التطهير العرقي بعد انقسام يوغسلافيا. اكتسب التعبير معناه الحالي خلال الحرب في البوسنة والهرسك (1992 – 1995) بما أن الضباط العسكريين في الجيش الشعبي اليوغسلافي السابق كان لهم دور متميز في هذه الأحداث كلها، يمكن القول إن أصل هذا المفهوم يرجع إلى المفردات العسكرية. إن عبارة (تطهير الأراضي) تُوجَّه عادة إلى الأعداء، وتستخدم في معظم الأحيان في المرحلة الأخيرة من القتال بغية السيطرة كلياً على الأراضي المغزوة.
لمزيد من التفاصيل أنظر: مارتن غريفيثش وتيري وتيري أوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص135.

حالة مستقلة عن العوامل التي أوجدتها، هذه الحالة تتمثل بالحقد والعداوة والكراهية العرقية التي ستكون مصدر الصراع بين الطرفين في المستقبل.

4. المصادر المتعلّقة بطبيعة النظام السياسي:

يتحدث تيار مهم من مفكري العلاقات الدولية عن علاقة وثيقة بين طبيعة النظام السياسي وميله للصراع على مستوى علاقاته الدولية، ويستند أنصار هذا التيار إلى إفتراض علمي مفاده "أن أنظمة الحكم الشمولي بحكم عقيدتها وبحكم الأهداف التي تحركها والأهداف التي ترمي إليها والأساليب التي تنتهجها تعد المصدر الرئيس والأكبر الذي يكمن وراء تزايد حدّة الصراع في المجتمع الدولي"، مستدلين على ذلك بأن الدول الديمقراطية لم تحارب بعضها البعض وأن صراعها لا يخرج عن معدلاته التنافسية في واقع الحال.

وجوهر هذا الاتجاه يستمد قوته من نظرية السلام الديمقراطية* التي شاعت بعد الحرب الباردة، إلاّ أن هناك من رد على هذا الاتجاه بأنه كثير من الأنظمة القائمة على الانتخابات كانت طرفاً في صراعات

(*) برز الحديث عن "السلام الديمقراطي"، قبل سقوط الاتحاد السوفييتي، غير أن هذا المفهوم أصبح أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام. ونظرية "السلام الديمقراطي" تعتبر تحويراً للطرح القديم الذي يقول بأن الدول الديمقراطية نادراً ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى.

وقد قدم لنا بعض الباحثين من أمثال "مايكل دويل"، و"جيمس لي ري" و"بروس راسيت"، عدداً من التفسيرات في هذا الاتجاه، ومن أكثرها انتشاراً تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ. إنه من الصعب تصور وجود تفسير أقوى حجة من "السلام الديمقراطي" لتبرير مساعي إدارة كلينتون الهادفة إلى توسيع مجال الحكم الديمقراطي. اتخذت الإدارة الأمريكية من النظرية منطلقاً لها في التعامل مع بقية دول العالم، وعدّت (الديمقراطية) معيارها في تصنيف الدول الداعمة لها، كما سعت لنشر الديمقراطية عبر وسائل مختلفة (القوى الصلبة – القوى الناعمة).

الانتقادات التي وجهت للنظرية:

1. أشار كل من "سنايدر" و"إدوارد مانسفيلد" إلى أن الدول قد تكون أكثر ميلا للحرب عندما تمر بمرحلة الانتقال نحو الديمقراطية، مما يعني أن المساعي الحالية لتصدير الديمقراطية قد تجعل الأمور أسوأ مما هي عليه.
2. أشارت انتقادات كل من "دافيد سبيرو" و"جوان قوا" إلى أن الغياب الظاهري للحروب بين الدول الديمقراطية يعود إلى الطريقة التي تمت بواسطتها تعريف الديمقراطية والعدد القليل نسبيا للدول الديمقراطية –خاصة قبل 1945– فضلا عن ذلك فإن "كريستوفر لين" يعتبر أن تمسك الدول الديمقراطية بخيار السلام عندما كانت احتمالات الحرب واردة لا يعود بالضرورة إلى تقاسم القيم الديمقراطية.

دوليّة ومنها الدول الأوربية نفسها كما حصل في الحربين العالميّتين الأولى والثانية، إلاّ أنه بإمكاننا القول أن الصراع كظاهرة يعود في حقيقته إلى جملة من العوامل، وبالتالي فإن الجانب السياسي أحدها، ويمكن القول هنا أن معالجة الجانب السياسي قد تكون أمراً مهماً في الحد من الصراعات على المستوى الدولي، إلاّ أنه ليس الوحيد.. فالاعتمادية المتبادلة إلى جانب ديمقراطية نظم الحكم قد تشكّل عاملاً يحد من الصراعات الدولية ويقلل من احتمالاتها.

ثانياً: أشكال الصراع الدولي ومستوياته

من الضروري ونحن نتحدث عن الصراع الدولي باعتباره أحد المتغيرين الأساسيين في الدراسة أن نعطي لهذا المتغيّر حجمه الذي يستحق منها، ومن ذلك محاولتنا هنا في الوقوف على أشكال الصراع الدولي ومستوياته، وهل كان لنهاية الحرب الباردة دوراً في إيجاد أشكال جديدة منه؟ أم بقيت الأشكال التصارعية ذاتها لم تتغيّر، لاسيما وإن هناك تياراً من المنظرين يرى أن انتهاء الحرب الباردة رافقه انتهاء الصراعات ذات الطابع العسكري بين الدول الكبرى، وانتقال الصراعات من نصف الكرة الشمالي إلى نصفها الجنوبي حيث الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية المستبدة والمتراجعة إقتصادياً.

كذلك يمكننا أن ندرج هنا تصاعد مكانة الفرد في العلاقات الدولية كأحد التحولات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كونه ساهم في إيجاد صراعاً من نوع مختلف، طرفاه غير متوازنان وتحكمهما معايير مختلفة عن تلك التي كانت تحكم العلاقات الدولية، وتسعى فيه الأطراف إلى تحقيق توازن قائم على التساوي بـ(الرعب) وليس بتوازن (القوى) كما كان عليه الأمر سابقاً بين الدول.

وسيتم تناول ما ذكر أعلاه ضمن محاور المطلب الثاني لهذا المبحث، وكالآتي:

1.مستويات الصراع:

من المسلّم به أن الصراع الدولي لا يكون بمستوى واحد، وإنما يأتي ضمن مستويات متباينة ومختلفة، ويستفاد من تحديد مستويات الصراع الدولي في التحليل السياسي للصراعات التي تتخذ من حقل العلاقات الدوليّة ميداناً لها، ويمكن تحديد ثلاثة مستويات للصراعات الدولية وكالآتي:

أ- المستوى الأول: مستوى صانع القرار الفرد

---

3. إذا كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تقدم لنا الدليل الحاسم بعدم لجوء الدول الديمقراطية إلى خيار الحرب ضد بعضها البعض، فإن غياب حالات تصارعية في هذه الفترة يعود إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفييتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية.

ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، شبكة المعلومات، موقع الويب http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.

وهنا يقع الصراع بين الدول بسبب وجود حالة من العداء الشخصي بين الماسكين بزمام السلطة في تلك الدول، وهنا تؤدي العوامل الشخصية والتركيبة النفسية للقادة والرؤساء دورها في تأجيج تلك الصراعات، لاسيما عندما تدعم تلك العوامل الشخصيّة بـ(فقدان الثقة) المتبادل بين قمتي السلطتين التنفيذيتين.

وهناك كثير من الأمثلة على هذا المستوى من الصراعات، من أبرزها الصراع العراقي – الكويتي والذي وصل إلى أعلى مراحله في حرب الخليج الثانية عام 1991، عندما أحتل العراق الكويت واندلعت المواجهة بين العراق والتحالف الدولي.

ب- المستوى الثاني: مستوى الدولة

وهنا تنشأ الحالة التصارعية بين الدول لدواعي إستراتيجية عليا، قد تكون متعلّقة بجوانب المصلحة العليا للدولة أو إستقلالها أو جانب متعلّق بالتوازنات الدولية أو الإقليمية، وهنا يمكن أن نأخذ مثال الصراع العراقي – الإيراني حتى عام 2003 كنموذج للصراع المستند على الخلاف حول التوازنات في المنطقة ومحاولة كل دولة فرض واقع حال على الدولة الأخرى.

كما يمكننا القول أن جانب مهم من الصراع الأمريكي – السوفيتي كان يرجع إلى عوامل إستراتيجية وتهديد لمصالح البلدين كل منهم للآخر، لاسيما محاولة خلق مناطق نفوذ والسيطرة عليها.

ت- المستوى الثالث: مستوى النظام الدولي

هنا يكون الصراع بسبب عدم التوائم بين النظام الدولي وسياقاته ومنطلقاته وطبيعة وإمكانيات القوى المنضوية تحت لواء هذا النظام، لذا فإن هذه الدول تحاول إيجاد واقع جديد على المستوى الدولي من خلال دخولها في صراع معه –كنايةً عن أطرافه– لإعادة صياغة أسس النظام وفق سياقات ومنطلقات جديدة، وكمثال على ذلك يمكن أن نذكر الصراع الأوربي بعد الحرب العالمية الأولى والذي وصل لمرحلة الانفجار في الحرب العالمية الثانية بسبب رغبة ألمانيا وإيطاليا في إعادة صياغة النظام الدولي الذي تم تأسيسه في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وقد شكلت التحولات الجذرية والحاسمة التي شهدها النظام الدولي لاسيما تلك المتعلّقة بالتطورات التكنولوجية ضمن وسائل الاتصال في توثيق الصلة بين داخل الدولة وخارجها، لذا أصبح المستوى الخاص بالنظام الدولي من أهم مستويات الصراع، فللأزمات مهما كانت طبيعتها وخصائصها التي تتعلّق بدولة واحدة إمتدادات خارجية متعلّقة بالنظام الدولي برمّته، حتى ظهر ما يسمى بـ(تصدير الأزمة) في الممارسة

السياسية، فوجدنا صراعات داخلية تتسرّب إلى المحيط الدولي مستفيدةً من تلك التحولات التكنولوجية ضمن وسائل الاتصال. [1]

يصبح على النظام الدولي أن يتدخّل في العديد من الصراعات الداخلية خوفاً من إمتدادها إلى خارج حدود الدولة وبالتالي تأثيرها على النظام الدولي برمّته، ومن هذا مثلاً الصراع الطائفي في العراق والذي إن لم تتم معالجته فإن إمتداداته ستصيب محيط منطقته العربية والإقليمية برمتها.

2. أنواع الصراعات:

يصنّف مشروع أبسالا [ال]صراعات على المستوى الدولي وفق ثلاثة أنواع، وكالآتي: [2]

أ- **الصراع داخل الدول:** هو النوع الأكثر شيوعاً من الصراعات ويكون طرفها في العادة القوات المسلحة النظامية التابعة للحكومة وجماعات منظمة معارضة قد تكون مدنيّة في بعض الأحيان ومسلّحة في أحيان أكثر داخل حدود الدولة، وغالبا ما تقوم هذه الصراعات على مواقف متعارضة بسبب عوامل أثنية أو دينية أو أيديولوجية، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إزدادت الصراعات داخل الدول وتحولت لحروب حقيقية بمعدلات مرتفعة بعد انتهاء الحرب الباردة، وتكون هذه الحروب في جانب منها بين جماعات مسلحة منظمة ضد حكوماتهم أو جماعات أخرى مع تكتيكات حرب العصابات، والتي من أبرزها التفجيرات، وأخذ الرهائن، وطرد السكان، ويكون من الصعوبة هنا تمييز المقاتل عن غيره، كما أن قوانين الحرب غير واضحة الأمر الذي يؤدي إلى إيقاع أعداد هائلة من الضحايا المدنيين.

ففي العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، كانت هناك التحركات العسكرية ضد الهيمنة الإستعمارية من قبل شعوب الدول المحتلّة، كما في فيتنام والجزائر وفلسطين، كذلك برزت محاولات السيطرة على الدول

---

(1) يوسف محمد صواني، نظريات في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 184.

يتابع المؤلف ضمن شأن تدويل الصراعات الداخلية، مشيراً إلى أن هذا التحوّل جاء بفعل العولمة التي مسّت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخلقت قيماً جديدة حاكمة للسلوك على المستوى الدولي، بالتالي أضحى من الصعوبة الحديث عن نظام سياسي خاص بالدولة وفق قيمها ومبادئها وتاريخها، فهذا الأمر أصبح بفعل حالة التماهي التي أصابت الحدود مرتبطاً باعتبارات دولية وإقليمية وليست محليّة فحسب، لاسيما إذا ما عدنا بالنظر إلى حركة السلع والأموال العابرة لحدود الدولة والتي ليس للدولة فيها أكثر من دور تنظيمي فقط. وبات على الأنظمة السياسية المحليّة –من وجهة نظر الصواني– أن تعيد ترتيب أوضاعها وفق المنطق الجديد لتنسجم مع تحولاته لكي لا تعيش بمعزل عن النظام الدولي المحيط بها ولا تنفصل عن تفاعلاته.

لمزيد من التفاصيل أنظر: المصدر نفسه، ص184.

(2) Conflict, Department af Peace and Conflict Research, http://www.pcr.uu.se/research/ucdp/definitions.

الصغيرة أو بدأت أقاليم معيّنة خطوات حقيقية لتحقيق إستقلالها عن الدولة الأم، وهذا عرف إنتشاراً كبيراً في أفريقيا كما في (أوغندا والكونغو ونيجيريا وأنغولا وموزمبيق).

ثم برزت الحركات العرقية والوطنية والدينية المطالبة بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير، وهذه الأخيرة ظهرت في كل مكان بما في ذلك أوروبا الغربية (الباسك وايرلندا الشمالية والبلقان)، وآسيا (الشيشان وكشمير وإندونيسيا وسري لانكا) وأمريكا الشمالية (كيبيك)، كما شهدت العديد من البلدان ثورات ضد الأنظمة السياسية التي تحكمها، وهو ما ردّت عليه الحكومات باستخدام سلطة القهر والقمع، كما في (أوروبا الشرقية في أمريكا الوسطى والصين في عام 1989 والنيبال). [1]

وفي بعض الأحيان تتدخّل دول أجنبيّة إما لمساندة الحكومة المحليّة –وفق ما يراه مشروع أبسالا– أو لترجيح كفّة فئة على أخرى كما حصل في التدخّل السوري إبّان الحرب الأهليّة في لبنان خلال العقد السابع من القرن الماضي.

ب– **الصراع بين الدول:** يحدث الصراع بين دولتين عبر استخدام القوات المسلّحة الخاصة لكلٍ منهما، عندما تحصل حالة من التعارض الشديد بين الدولتين، وعادةً ما تكون التحركات العسكريّة معلنة ومحدّدة الوجهة.

ت– **الصراعات الأهليّة:** والتي تنشب بين الجماعات المنظمة المحليّة مستخدمةً قوّات عسكرية، ومستندة إلى خلافات متعلّقة بمصادر عرقيّة أو أثنيّة.

وهناك من يصنّف الصراع إلى أنواع مستنداً إلى أنواع الصراع من حيث درجة ظهوره، وما يرافقه من مظاهر سلوكية علنية من قبل أطراف الصراع ترتبط به، ويمكن الحديث هنا عن ثلاثة أنواع للصراع وكالآتي:

أ. **الصراع الظاهر:** ويقصد به ذلك النوع من الصراعات التي أنتجت، أو ارتبطت بها مظاهر سلوكية علنية من قبل أطرافه (أو أطرافها) مثل أعمال العنف، أو التهديدات باستخدام القوة، أو إعلان مطالب محددة بصدد الصراع القائم. ومن هنا فإن مثل المظاهر تعكس مرحلة متطورة ومتقدمة من مراحل الصراع، ومن ثم تستخدم هذه المظاهر المرتبطة بالصراع كأساس لوصفه بأنه صراع ظاهر تمييزا له عن النوعين التاليين: الكامن والمكبوت.

وهذا النوع من الصراعات هو الأكثر تداولاً في مجالات البحث العلمي الأكاديمي الخاص بالصراعات بسبب علنيّته، بعكس النوعين التاليين اللذين لايمكن التعرّف على وجودهما بسهولة مع وجود صعوبة في استحصال

)1(A. Oberschall & others, Handbook of Politics: State and Society in Global Perspective, Handbooks of Sociology and Social Research, (Carolina, Springer Science+Business Media, LLC 2010), p180-181.

المعلومات المتعلّقة بحقّه، ومن ذلك مثلاً العديد من الصراعات التي انتهت إلى مواجهة عسكرية ولم تتمكن أطرافها من إدارتها إلى بر الأمان، كما في الحرب العراقي – الإيرانية وحربي الخليج الثانية والثالثة.

ب. **الصراع الكامن:** يشترك هذا النوع من الصراعات مع سابقه في وجود أساس أو قاعدة موضوعية للصراع بين طرفيه (أو أطرافه) ، إلاّ أنه يتميّز بعدم تبلور أي مظاهر سلوكية ملموسة أو محسوسة يمكن الإشارة إليها كدلالة على وجود الصراع وفى عبارة أخرى، إن هذا النوع إنما يعبر عن صراعات ذات مستوى أقل نضجاً وتطوراً عن النوع السابق، وتستند الصراعات من هذا النوع في أغلبها إلى عوامل تاريخية تجعل من الصراع حالة مستمرة إلاّ أنها كامنة غير ظاهرة، كما في الصراع الأمريكي – الكوبي والصراع بين الكوريتيّن.

ت. **الصراعات المكبوتة:** هنا نجد أن الصراع يجمع بين ميزتي النوعين السابقين، حيث الأساس الموضوعي للخلاف والتنافس قائم وموجود بين طرفيه أو أطرافه كما في النوع الأول، لكن ليس هناك مظاهر سلوكية دالة عليه كما في النوع الثاني، ما يؤشّر إلى وجود ها الصراع هو وجود اختلال واضح في علاقات القوة بين طرفيه (أو أطرافه) لصالح طرف عل حساب الطرف الأخر ، كما أن الطرف الأقوى لا يضطر إلى استخدام قوته ليحقق أهدافه في الصراع، حيث قيامه بالتهديد باستخدامها يصبح كافيا لإحداث الاستجابة المطلوبة أو المرغوبة من الطرف الثاني.

وهذا نجده في العلاقة بين الدول الصغيرة والدول الكبرى، حيث هناك حالة من الخلاف بين الطرفين إلاّ أن الطرف القوي قادر على إدارة الصراع لصالحه دون استخدام القوة مكتفياً بردع الطرف الأضعف.

وكان لنهاية الحرب الباردة انعكاسها الكبير على أنواع الصراع ومواضيعه كما هو الحال بالنسبة لمصادره، وذلك لأن نهايتها أرست معالم نظام دولي جديد يتسم بسيادة نزعة التفرد الأمريكية على مجمل التفاعلات الدولية، وبدا هذا الأمر واضحاً في الأداء السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية ومواقفها من القضايا المثارة على الصعيد الدولي لاسيما تلك التي تربطها وإياها مصلحة معيّنة، وأضحى من الصعوبة بمكان على الدول التفكير بلعب دور دولي خارج دائرة نفوذ وتأثير الولايات المتحدة[1].

فغياب القطب الموازي للولايات المتحدة على الصعيد الدولي أرسى أسس ومنطلقات جديدة لذلك النظام، فالهموم الاستراتيجية التي كانت تواجه الولايات المتحدة انتهت وبات الباب مفتوحاً لفرض واقع دولي جديد[2]،

(1) خضر عباس عطوان، الخليج العربي وصراع القوى الكبرى، نحو ادوار عربية–خليجية فاعلة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (21–22)، 2010، ص185.

(2) فكرت نامق عبد الفتاح العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي؛ دراسة في تطوّر السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينات وآفاق المستقبل، (بغداد، المكتبة الوطنية، 2001)، ص236.

كل ذلك أنعكس على أنواع الصراع الدولي خلال العقدين التاليين لنهاية الحرب الباردة، فما هي أنواع وأشكال الصراعات التي برزت في حقبة ما بعد الحرب الباردة؟ وما اختلافها عن تلك التي سبقتها؟

إن مجموعة من القضايا قد استجدت في العقدين الأخيرين وأضحت مواضيع للصراع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وكالآتي[1]:

أ. **القضايا المتعلّقة بتلوث البيئة:** إذ أضحى مبدأ حماية البيئة والدفاع عنها من المبادئ المهمّة على صعيد العلاقات الدوليّة، ومدار الصراع بين الدول الصناعية الكبرى والدول الصغرى باعتبار أن الأولى هي المسؤولة عن النسب العليا من التلوّث البيئي والذي بات يهدد الحياة على كوكب الأرض.

وتعد قضية الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة من أهم القضايا المثارة ضمن هذا المجال وارتفاع نسبة ثاني أوكسيد الكاربون في الجو واتساع ثقب الأوزون.

ويشير توماس فريدمان إلى إصلاح البيئة العالميّة باعتباره من الوسائل المهمة التي يمكن للولايات المتحدة أن تلجأ لها لتحسين صورتها "السيّئة" بعد أحداث 11/ أيلول على المستوى الخارجي، ويرى فريدمان أن العالم الذي بات من وجهة نظره "حاراً ومسطحاً ومزدحماً" لا يمكن إصلاحه دون تدخّل أمريكي ناقلاً عن كبير الإداريين التنفيذيين في شركة أيكوتك إنترناشونال روب واتسون "سنصبح إما خاسرين وإما أبطالاً – وليس هناك أي حل وسط بين الاثنين".

بالتالي فأمام الولايات المتحدة خيارين لا ثالث لهما –كما يرى فريدمان– إما أن ترتفع إلى مستوى القيادة والابتكار والتعاون المطلوب في مجال البيئة وإما أن يخسر الجميع خسارة فادحة[2].

ب. **القضايا المتعلّقة باتفاقية التجارة العالمية:** والمتعلّقة بفتح الأسواق ورفع القيود الحمائية التي تفرضها الدول على السلع الواردة إليها.

ج. **القضايا المتعلّقة بأسلحة الدمار الشامل:** حيث بدأ العالم يتكلّم لغة موحدة تقريباً مفادها الحد من انتشار هذا النوع من الأسلحة، بعدما أصبح يقيناً لدى دول العالم أن السعي للحصول على هذا النوع من الأسلحة ذو آثار سلبية بنسبة أكبر بكثير من الآثار الإيجابية التي من الممكن أن تحصل عليها، ناهيك عن صعوبة الحصول على مثل هذا النوع من الأسلحة ومخاطر ذلك الأمر وصعوباته وكلفه الباهظة المتعلّقة بوجوب المحافظة على جاهزيتها.

---

(1) محمد سعيد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2013)، ص195.

(2) توماس فريدمان، عالم حار ومسطّح ومزدحم، ترجمة: هاني تابري ونورما نابلسي، (بيروت، أكاديميا انترناشيونال، 2009)، ص16.

ولابد من أن نبيّن هنا أن المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة حملت معها تحولات كبيرة جعلت من الدول في الأعم الأغلب تعزف عن محاولة الحصول على السلاح النووي، فالدواعي التي ترغب الدول لأجلها في الحصول على السلاح النووي تراجعت بدرجة كبيرة خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وتتمثّل تلك العوامل **بالأمن** ومحاولة ردع الأطراف المهددة لها، و**الهيبة** وفرض وجودها كدولة نوويّة على مستوى العلاقات الدوليّة **والسياسة الداخليّة** ومحاولة فصيل سياسي فرض سيطرته على مستوى السياسة الداخليّة و**التقنية** باعتبار السلاح النووي يعطي انطباع عن حالة التطوّر التقني للدولة المنتجة له و**الاعتبارات الاقتصادية** التي قد تكون عاملاً مكملاً للعوامل السابقة، إذ تلعب القدرات الاقتصادية دورها الكبير في منع أو تشجيع الدول على المضي قدماً في مشروعها النووي[1].

وبالحديث عن تراجع تلك الدواعي، فإن النظام الدولي بات ومنذ العقد التاسع من القرن الماضي يعمل بأسلوب ينطوي على الثواب والعقاب ساهم في خلق قناعة لدى معظم الدول بأن منافع الأمن أعظم في حالة التخلّي عن الطموحات النووية وأن عوامل الهيبة والمكانة المرموقة تتعزّز كلما كانت الدول تميل باتجاه دعم ومساندة السلم والأمن الدوليّين، كذلك باتت توظيف التقنية النوويّة السلميّة أهم وأكثر نفعاً من التوظيف العسكري، فيما باتت العقبات التقنية والاقتصادية أكثر من ذي قبل بشكل أصبح معه من الصعب امتلاك السلاح النووي، وهذا ما كان ليكون لولا وجود جهد دولي موحد ومكثف ضمن هذا المجال.

د. **حماية مضامين حقوق الإنسان:** أصبحت قيم حقوق الإنسان إحدى أهم مواضيع الصراع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، وبات العالم يتحدّث لغة واحدة –لاسيما الغربي منه– وباتت منظومة حقوق الإنسان أجندة دولية تحاسب الدول على الالتزام بها من عدمه، وترسّخت في الشرعة الدوليّة مجموعة مهمّة من القوانين الخاصة بحقوق الإنسان وحمايتها من تجاوزات النظم السياسية.

لقد ساهمت الأمم المتحدة في إنضاج العديد من النصوص الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان فيما نشطت اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر في مراقبة تطبيق واحترام أحكام القانون الدولي الإنساني، وكانت تتحمل العبء الأكبر ضمن هذا المجال. كذلك لابد لنا من أن نوضّح أن الصراعات الدوليّة –لاسيما إذا ما وصلت لمرحلة الإنفجار والمواجهة– تخضع لمراقبة اللجنة الدوليّة إضافةً لمراقبة المنظمات الحقوقية الدوليّة والمحليّة كونها تنطوي على تهديد خطير لحقوق الإنسان وعلى البناء الإنساني لمجتمعات الدول التي تشهد تلك الصراعات، بالتالي يترتب على تلك المنظمات دور رئيسي ومهم في مجال حماية المدنيين من ويلات الحروب وما يصاحبها من تجاوزات بحق منظومة حقوق الإنسان.

---

[1] جوزيف سيرينسيوني، رعب القنبلة؛ تاريخ الأسلحة النووية ومستقبلها، ترجمة: مركز ابن العماد للترجمة والتعريب، (أبو ظبي، الناشران كلمة وثقافة، 2009)، ص87.

هـ. **القضايا المتعلّقة بالإرهاب ومكافحته:** منذ أحداث الحادي عشر من أيلول والولايات المتحدة تدفع الأمم المتحدة وبقية دول العالم لتجعل من قضية مكافحة الإرهاب يحتل مكانة متقدمة في أجندة الصراع الدولي، حتى بات الخطر رقم (1) على مستوى العالم، لقد ساهمت تلك الأحداث التي وقعت مع إطلالة الألفية الجديدة في خلق اعتبارات أيديولوجية للصراع في هذه الحقبة، لاسيما وأن المتهمين بها ينتمون لخلفيّة أيديولوجية يعدها الغرب معادية له، وبدأت الولايات المتحدة خطوات عمليّة هدفها تأسيس أحلاف عسكرية لمواجهة ما يسمى بـ(الإرهاب)، وتم توظيف حلف شمال الأطلسي للدخول على خط الحرب على أفغانستان [1]، وباتت مكافحة الإرهاب الشغل الشاغل للنظام الدولي والمعيار الذي يحدد مدى إخلاص الدولة للنظام الدولي وجديتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، والتحالف الأمريكي الأخير الذي أعلن في ذكرى أحداث 11/ أيلول عام 2014 لمكافحة الإرهاب في (منطقة الشرق الأوسط) ومواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" يمثل أحد مظاهر الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

و. **الجريمة الدولية المنظّمة وتجارة المخدرات:** يمكننا وضع العديد من الجوانب ضمن هذه الدائرة التي تشكّل ومنذ العقد التاسع من القرن الماضي محوراً من محاور الصراع الدولي والتجاذبات الدوليّة، لاسيما في ظل تعاون وثيق بين الجريمة المنظّمة و(الإرهاب) الأيديولوجي، والذي يخشى من نجاحه في إيصال أسلحة الدمار الشامل للمجاميع الإرهابية، لذا فإن الفساد المالي وغسيل الأموال وتجارة السلاح كلها اليوم تدخل ضمن دائرة الصراع الدولي.

ويعد اليوم نشاط شبكات المافيا العابرة للحدود تهديداً حقيقياً في ظل النظام الدولي بعد أن أضحت هذه الشبكات تمتلك اليوم شبكات للتوزيع التجاري غير القانوني وهيكليات موحدة على الصعيد الدولي منافسة للدول ومتجاوزة لعوامل قوة ومكانة العديد منها، لتضحى اليوم إحدى أهم مواضيع الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي خلقت ضرورة لتوثيق التعاون الدولي لمواجهتها [2]، وهو ما سنتكلّم عنه أكثر في الأبواب القادمة من الدراسة.

ز. **القضايا المتعلّقة بالتكنولوجيا وحرب المعلومات:** إذ ساهمت التطورات التكنولوجية في إيجاد نمط جديد من الصراعات خلال المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة، هذا النمط خلق عصر جديد من الصراعات التي تعتمد

---

[1] عدنان السيد حسين، التوسّع الأطلسي، (بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص32. لقد خططت الولايات المتحدة لضم روسيا لحلف شمال الأطلسي عبر إطلاق مشروع (التحالف من أجل السلام) بدعوى مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن الأوربي من الأورال شرقاً حتى الأطلسي شمالاً، إلاّ أن روسيا رفضت الإنضمام للحلف.

[2] جيوفاني فالكوني، بنية المافيا وعالم الجريمة المنظمة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد (7)، آذار 1993، ص86..

منظومات جديدة تتطلّب أنظمة سياسية حديثة تختلف عن العصور السابقة في أفكاره ومبادئه، على اعتبار أنها تتطلب توافر تقنيات وقدرات هائلة في إدارة الصراعات وكذلك تتطلّب مستلزمات اقتصادية وطنية قوية قادرة على تحمّل أعباء هذه الصراعات.

ويتسم هذا النمط الجديد من الصراعات في أنه يعتمد كلياً على الوسائل التكنولوجية، وأنه يتخطى الحواجز الزمانية والمكانية خلال مراحل الصراع، وأنه أمضى تأثيراً من الصراعات التقليدية كونه يتعامل مع مفاصل الإدارة في الدول[1].

[1] شيماء عادل فاضل، المعلوماتية والحروب المعاصرة؛ نموذج تطبيقي الحرب على العراق 2003، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (2)، 2009، ص184.

المصادر

1. وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، (بغداد، مكتبة السنهوري، 2012)، ص270.
2. السيد أبو عيطة، سياسات الأمن الدولي في عالم متغير؛ نحو مجتمع دولي آمن، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2013)، ص206.
3. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية؛ المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص120.
4. آلان جرينسبان، عصر الاضطراب؛ مغامرات في عالم جديد، (أبو ظبي، كلمة، 2008)، ص23.
5. هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، (عمان، جامعة اليرموك، 2010)، ص 104.
6. صالح الرقب، العولمة ، الجامعة الإسلامية، (بيروت، الجامعة الإسلامية، 2003)، ص4.
7. عبد الحي زلّوم، نذر العولمة، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،)1999، ص166.
8. بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، (بيروت، مكتبة الفكر الجامعي، 1967)، ص98.
9. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، ط2، (طرابلس، دار الكتاب العربي الجديد المتحدة، 2009)، ص25.
10. P.H. Collin, Dictionary Of Politics And Governmen, 3rd edition published, (London, Peter Collin Publishing, 2004), p119.
11. دييتر سنغاس، الصدام داخل الحضارات؛ التفاهم بشأن الصراعات الثقافية، أبو ظبي، دار العين للنشر، 2008، ص17.
12. عبد الله بن عبد الحميد الأثري، الوجيز في عقيدة السلف الصالح، (المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، بلا)، ص 14.
13. ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، شبكة المعلومات، موقع الويب http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.
14. Conflict, Department af Peace and Conflict Research, http://www.pcr.uu.se/research/ucdp/definitions.
15. A. Oberschall & others, Handbook of Politics: State and Society in Global Perspective, Handbooks of Sociology and Social Research, (Carolina, Springer Science+Business Media, LLC 2010), p180-181.
16. خضر عباس عطوان، الخليج العربي وصراع القوى الكبرى، نحو ادوار عربية-خليجية فاعلة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (21-22)، 2010، ص185.
17. فكرت نامق عبد الفتاح العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي؛ دراسة في تطوّر السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينات وآفاق المستقبل، (بغداد، المكتبة الوطنية، 2001)، ص236.
18. محمد سعيد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2013)، ص195.

19. توماس فريدمان، عالم حار ومسطّح ومزدحم، ترجمة: هاني تابري ونورما نابلسي، (بيروت، أكاديميا انترناشيونال، 2009)، ص16.
20. جوزيف سيرينسيوني، رعب القنبلة؛ تاريخ الأسلحة النووية ومستقبلها، ترجمة: مركز ابن العماد للترجمة والتعريب، (أبو ظبي، الناشران كلمة وثقافة، 2009)، ص87.
21. عدنان السيد حسين، التوسّع الأطلسي، (بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص32.
22. جيوفاني فالكوني، بنية المافيا وعالم الجريمة المنظمة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد (7)، آذار 1993، ص86.
23. شيماء عادل فاضل، المعلوماتية والحروب المعاصرة؛ نموذج تطبيقي الحرب على العراق 2003، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (2)، 2009، ص184.

Sources

1. Wael Muhammad Ismail, Change in the International System, (Baghdad, Al-Sanhouri Library, 2012).
2. Mr. Abu Aita, International Security Policies in a Changing World; Towards a secure international community, (Alexandria, University Thought House, 2013).
3. Ismail Sabri Makled, International Strategy and Politics; Concepts and Basic Facts, 2nd Edition, (Beirut, Arab Research Foundation, 1985).
4. Alan Greenspan, The Age of Turbulence; Adventures in a New World (Abu Dhabi, Kalima, 2008).
5. Hayel Abdel Mawla Tashtoush, Introduction to International Relations, (Amman, Yarmouk University, 2010).
6. Saleh Al-Raqab, Globalization, The Islamic University, (Beirut, The Islamic University, 2003),
7. Abdel Hay Zalloum, The Promise of Globalization, (Beirut, The Arab Institute for Studies and Publishing, 1999, p. 166).
8. Pierre Renovan and Jean-Baptiste Durozelle, An Introduction to the History of International Relations, (Beirut, University Thought Library, 1967.
9. Ibrahim Abu Khazam, Wars and the Balance of Power, 2nd Edition, (Tripoli, United New Arab Book House, 2009).
10. P.H. Collin, Dictionary Of Politics And Governments, 3rd edition published, (London, Peter Collin Publishing, 2004).
11. Dieter Senghas, The Clash Within Civilizations; Understanding on Cultural Conflicts, Abu Dhabi, Al Ain Publishing House, 2008,
12. Abdullah bin Abd al-Hamid al-Athari, The Brief in the Creed of the Righteous Predecessors, (Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Islamic Affairs, Call and Guidance, no)
13. Stephen Walt, International Relations: One World, Multiple Theories, translated by: Adel Zagag and Zaidan Zayani, Information Network, website http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.
14. Conflict, Department of Peace and Conflict Research, http://www.pcr.uu.se/research/ucdp/definitions.

15. A. Oberschall & others, Handbook of Politics: State and Society in Global Perspective, Handbooks of Sociology and Social Research, (Carolina, Springer Science+Business Media, LLC 2010)
16. Khader Abbas Atwan, The Arab Gulf and the Struggle of Great Powers, Towards Active Arab-Gulf Roles, Journal of Political Issues, College of Political Science, Al-Nahrain University, Issues (21-22), 2010.
17. Fikret Namik Abdel-Fattah Al-Ani, The United States of America and the Security of the Arabian Gulf; A study in the development of American policy in the Gulf since the eighties and prospects for the future, (Baghdad, The National Library, 2001).
18. Muhammad Saeed Abu Amoud, Contemporary International Relations (Alexandria, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, 2013).
19. Thomas Friedman, A Hot, Flat, and Crowded World, translated by: Hani Tabre and Norma Nabulsi, (Beirut, Academia International, 2009)
20. Joseph Cirincione, The Bomb Terror; The History and Future of Nuclear Weapons, translated by: Ibn Al-Imad Center for Translation and Arabization, (Abu Dhabi, the two publishers, Kalima and Thaqafa, 2009)
21. Adnan Al-Sayed Hussein, The Atlantic Expansion (Beirut, Majd University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, 2009)
22. Giovanni Falcone, The Structure of the Mafia and the World of Organized Crime, Middle Affairs Journal, Center for Strategic Studies, Beirut, Issue (7), March 1993.
23. Shaima Adel Fadel, Informatics and Contemporary Wars; An applied model, the war on Iraq 2003, Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences, Issue (2), 2009.